بحوث رجالية في كتب تفسيرية

٤

تفسير فرات الكوفي

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

بُحُوثٌ رِجَالِيَّةٌ
فِي تَفْسِيرِ فُرَاتَ اَلْكُوفِيِّ

سلسلة بحوث رجالية في كتب تفسيرية/ ٣

بُحُوثٌ رِجَالِيَّةٌ
فِي تَفْسِيرِ فُرَاتَ اَلْكُوفِيِّ

بِقَلَمِ
الشَّيْخ عَادِل هَاشِم

طَبْعَـــة مُحققـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی : تفسیر فرات‌الکوفی .شرح
عنوان و نام پدیدآور : بحوث رجالیه فی تفسیر فرات‌الکوفی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران: دارالکوخ، ١٤٤٤ ق.= ۲۰۲۳ م.= ۱۴۰۲.
مشخصات ظاهری : ۸۰ ص.؛ ۵/۱۴×۵/۲۱ س‌م.
فروست : سلسله بحوث رجالیه فی کتب تفسیریه؛ ۳.
شابک : ٤-١-٩٣٧٢٨-٦٢٢-٩٧٨
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب «تفسیر فرات‌الکوفی» تالیف فرات‌بن‌ابراهیم کوفی است.
یادداشت : کتابنامه: ص. ۷۰ - ۷۳.
موضوع : تفاسیر شیعه -- قرن ۳ق.
Qur'an -- Shiite hermeneutics -- 9th century
موضوع : کوفی، فرات بن ابراهیم، ۳۰۷-؟ق . تفسیر فرات الکوفی-- نقد وتفسیر
شناسه افزوده : کوفی، فرات بن ابراهیم، ۳۰۷-؟ق . تفسیر فرات‌الکوفی. شرح
رده بندی کنگره : BP۹۳ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۱۷۲۶
شماره کتابشناسی ملی : ۹۲۸۰۰۷۷

بُحُوثٌ رِجَالِيَّةٌ فِي تَفْسِيرِ فُرَاتَ اَلْكُوفِيِّ

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٥هـ - ۲۰۲۳م - ۱۴۰۲ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۸۰ صفحة

ردمک: ٤-١-٩٣٧٢٨-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: دارالکوخ

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (۰۰۹۸)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ،وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية تتعلق بالحديث عن تفسير فرات الكوفي، كنّا قد ألقيناها على جمعٍ من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الأشرف في ضمن بحوثنا الرجالية، وبعد إتمامها رغب جمع ممنْ حضر تلك الدروس أنْ تظهر إلى دارسي علم الرجال وغيرهم بحلّة الكتاب؛ رغبة منهم في تعميم الاستفادة من هذه الأبحاث، وتسهيل أمر وصول الباحثين الى ماورد فيها من أفكار وأبحاث ، فلم نجد في ذلك بأساً ، فراجعناها وغيّرنا فيها بالمقدار الذي يتناسب مع هيئة الكتاب والأبحاث المقروءة، فكان هذا الذي بين يديكم .

نسأل الله سبحانه وتعالى أنْ ينفع بنا طلبة العلم بفضله وكرمه إنه سميع الدعاء.

والحمد لله رب العالمين.

مقدمة

يعتبر تفسير فُرات الكوفي واحداً من التفاسير التي انتشر في الآونة الآخيرة، وسُلِّط الضوءُ عليه كثيراً، وبدأت نُسخه المطبوعة تزداد شيئاً فشيئاً، ودخل في دائرة التحقيق والتنقيح والتدقيق، وصار منتشراً حالياً؛ ولذلك كان لابدّ من الإشارة إليه، وتسليط الضوء على إمكانية الاعتماد على مروياته، واعتبارها من عدمه.

وبدواً فالتفسير كما يصرّح صاحبه، أنّه من تفسير القرآن بما ورد عن أهل البيت (عليهم السلام)، ولكن ستأتي الإشارة[1] -إن شاء الله تعالى- عدم تمامية هذا الادّعاء؛ وذلك من جهة كثرة روايته عن غير أهل البيت (عليهم السلام).

(١) ينظر: ص١٢.

ثمّ أنّه يقع الكلام في عِدّة مقاماتٍ:

المقام الأوّل:

التّعريف بفُرات الكوفي

هو الشيخ فُرات بن إبراهيم بن فُرات الكوفي، عاش الرّجل في النّصف الثّاني من القرن الثالث الهجري، -أي في عصر الغَيبة الصغرى-، وبالتالي فيعتبر الرّجل من معاصري الكليني (قدس سره) صاحب كتاب الكافي (المتوفى ٣٢٩ للهجرة)، وكذلك ابن عُقدة، وكذلك والد الصدوق (قدس سره) (المتوفى ٣٢٩ للهجرة)، وقد كان ممن حدّث في تلك الفترة.

ومنشأ معرفة اسمه واسم أبيه وجدّه، إنّما كان من خلال وروده في الأسانيد، ككتب الشيخ الصدوق (قدس سره)، وكذلك ما يُعرف بتفسير القمّي، وكتاب شواهد التنزيل.

وأمّا ذكره بكنيته، وهي أبو القاسم، فقد ذكرها ابن الشجري الزيدي الكوفي المتوفى (٤٤٥)، في فضل زيارة الحسين (عليه السلام) في الحديث (٢٧)و (٧٣)، ولعلّه هذا واحد من مناشئ القول بكون الرّجل زيدياً، فلم يُهتَم لأمره، ولا أقل من

اعتناقه الزيدية شطراً من حياته، وسيأتي[1] -إن شاء الله تعالى- مزيد بيانٍ من هذه الجهة.

ولكن -مع الأسف- لم يتعرّض لترجمته أعلام الفنّ، كالنّجاشي والطوسي وابن الغضائري في فهارسهم ورجالهم وأضرابهم، وهذا مُثيرٌ للاهتمام والتساؤل والاستغراب، فكيف لم يتعرّض لترجمته هؤلاء الأعلام؟ مع كونه صاحب تفسير نقل عنه الشيخ الصدوق (ﷺ) وإن كان بالواسطة، وورد اسمه فيما يُسمّى بتفسير القمّي وغيره، خصوصاً وأنّ أصحاب كتب التفسير كانوا قليلين جداً، مقارنةً بالكتب التي تندرج تحت العناوين الأخرى من العلوم الإسلامية.

ومن هنا، فلا مستند بين يدينا يحكي عن حال الرّجل من جهة الوثاقة والضعف، بل حتّى من باقي الجهات الأخرى، كحياته، ومصنّفاته، وعلمه، ونحو ذلك.

ولازم ذلك، عدم التعرّض لذكر التفسير من قبل أعلام الفنّ في القرن الخامس الهجري، ممّن وصلتنا كتبهم ومصنفاتهم، والّذين هم الأساس في معرفة وجود الكتب، وسعة انتشارها واعتبارها من عدمه.

---

(١) ينظر: ص٤٣.

نعم، لم يُعرَف له من الكتب سوى هذا التفسير، وكُرّاسٌ في ذكر سبّ علي (عليه السلام)، وهو كُرّاس يقع في ضمن مجموعة كُرّاسات خطّيّةٍ في مجلد واحد، محفوظ في كلية الإلهيات بطهران تحت الرقم (٢٥٦) القسم العاشر من المجموعة (٤٥، ر ـ ٦٥ب)[1].

نعم، ترجم له جمع من المعاصرين والقريبين من عصرنا، فقد ترجم له المحقّق آقا بزرك (قدس سره) (المتوفى ١٣٩٠ للهجرة) في كتابه الذريعة، بالقول:

((١٣٠٩ - تفسير فُرات بن إبراهيم بن فُرات الكوفي، المقصور على الرّوايات عن الأئمّة الهداة (عليهم السلام)، وقد أكثر فيه من الرّواية عن الحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي، نزيل قم والمتوفى بها، والذي كان من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، والجواد (عليه السلام)، والهادي (عليه السلام)، وقد شارك أخاه الحسن في رواية الكتب الثلاثين، كما شاركه ابنه أحمد بن الحسين في الرّواية عن جميع شيوخ أبيه.

وكذلك أكثر فيه من الرّواية عن جعفر بن محمّد بن مالك البزّاز، الفَزاري، الكوفي، (المتوفّى حدود ٣٠٠)، وكان هو

(١) ينظر: الكوفي، تفسير الفرات الكوفي: مقدمة التحقيق ص(١٢).

المربّي والمعلّم لأبي غالب الزراري (المولود ٢٨٥)، بعد إخراجه عن الكتب، وجعله في البزّازين، كما ذكره أبو غالب في رسالته إلى ابن ابنه.

وكذلك أكثر من الرّواية عن عُبيد بن كُثير العامري، الكوفي، (المتوفى ٢٩٤)، مؤلّف كتاب (التخريج) الذي ذكرناه في(ص١) من هذا الجزء، وقد ذكر لكل واحد من هؤلاء مشايخ كثيرة وأسانيد عديدة، وكذلك يروي فيه عن مشايخه البالغين إلى نيّف ومائة، كلّهم من رواة أحاديثنا بطرقهم المسندة إلى الأئمّة الأطهار(عليهم السلام)، وليس لأكثرهم ذكر، ولا ترجمة في أصولنا الرّجالية، ولكن مع الأسف أنّه عمد بعضٌ إلى إسقاط أكثر تلك الأسانيد.....

ويَروي التفسير عن فُرات والد الشيخ الصدوق، وهو أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه (المتوفى ٣٢٩)، كما أنّه يروي والد الصدوق أيضاً عن علي بن إبراهيم، المفسّر، القمّي، الّذي توفّي بعد (٣٠٧)، ولعلّ فُرات بقي أيضاً إلى حدود تلك السنة.

وأمّا الشيخ الصدوق، فيروي في كتبه عنه كثيراً، إمّا بواسطة والده، أو بواسطة شيخه الحسن بن محمّد بن سعيد

الهاشمي، وكما يروي الهاشمي هذا عن فُرات، كذلك يروي عن والد أبي قيراط جعفر بن محمّد، الذي توفّي (٣٠٨)، فيقوى احتمال أنّ فُرات أيضاً أدرك أوائل المائة الرّابعة، كوالد أبي قيراط،.... واعتمد عليه من القدماء بعد الصدوقين، الشيخ الحاكم أبو القاسم الحسكاني، فينقل عن هذا التفسير في كتابه (شواهد التَنزيل)، وينقل عنه غياث بن إبراهيم في تفسيره))[1].

ثمّ أنّه قد تعرّض لترجمته كذلك، سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) على ما في معجم رجال حديثه، ولكن لم يُزد على ما قاله المحقّق صاحب الذّريعة (قدس سره) فيه إلاّ في جهة واحدة، وهي أنّ الرّجل من رجال تفسير القمّي، حيث أشار إلى أنّه روى عن محمّد بن إبراهيم، وروى عنه أبو القاسم الحسيني في تفسير القمّي، تفسير سورة المطفّفين في تفسير قوله تعالى:

(كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ) [2].

ومن الواضح أنّ سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) أراد من ذلك الإشارة إلى وثاقته، من باب كونه من رجال وأسانيد

---

(١) الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) سورة المطففين: آية ٧، ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٤/ ٢٧١-٢٧٢ الرقم ٩٣٢٤.

تفسير القمّي؛ لاعتماده (قدس سره) على الكبرى الكليّة القائلة: بكفاية الوقوع في أسناد تفسير القمّي للقول بوثاقة الرّاوي، ولكن ذكرنا في مختاراتنا الرّجالية أنّه لا يمكن المساعدة على هذا الكلام بوجهٍ، وتفصيله موكول إلى محلّه كما تقدّم، فراجع[1].

وتعرّض كذلك لترجمته، السيّد الخونساري (قدس سره) (المتوفى سنة ١٣١٣ للهجرة) في كتابه روضات الجنّات، وكذلك صاحب رياض العلماء[2]، وغيرهم.

ومن الواضح أنّ هذه التراجم لا تَنفع في إثبات حال الرّجل من ناحية الوثاقة، ولا الكتاب، واعتباره، ونسبته إلى مصنّفه، إلا من باب تسلط الضوءِ على خصائص الكتاب، ومزاياه وجهاته العامّة.

فالنّتيجة: أنّ الرّجل لم يثبت له توثيق في كتب الرّجال، وأهل التراجم.

---

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في تفسير القمي. (مخطوط).

(٢) وهو الفاضل الخبير والعالم البصير الميرزا عبد الله بن عيسى الأصفهاني ثم التبريزي المشتهر بالأفندي (ت ١١٣٠ هـ)، صاحب رياض العلماء وكان رحمه الله من علماء زمان مولانا المجلسي الثاني قدس سره، بل من جملة فضلاء حضرته المقدسة، بل بمنزلة خازن كتبه الغير المفارق مجلسه ومدرسه.

المقام الثّاني:

الحديث عن مشايخ فُرات الكوفي والرّواة عنه

تقدّمت الإشارة[1] إلى أنّ مشايخ فُرات الكوفي يتعدّون المئة شيخ، ولذلك سنحاول الإشارة إليهم بصورةٍ إجماليةٍ، والغاية من الإشارة إلى مشايخه، هو تكوين صورة أوّلية واضحة عن المقطع الزّماني الّذي عاش فيه، وطبيعة مشايخه الّذين روى عنهم، وهم:

١ ـ إبراهيم بن أحمد بن عمر أو عمرو الهمداني.

روى عنه فُرات الكوفي في سورة الرّعد، والشورى، والمطفّفين، وروى عن يحيى بن عبد الحميد الحمّاني.

٢ ـ إبراهيم بن بنّان الخثعمي.

روى عن جعفر بن يحيى، وأحمد بن نصر العنبري، وروى عنه فرات في سورتي الحُجرات، والإخلاص.

٣ ـ إبراهيم بن سليمان.

روى عن الحسن بن محبوب، وعبيد بن عبد الرّحمن،

---

(١) يراجع: ص١٣.

وروى عنه فرات في سورة النّساء بدون واسطة، وفي سورتي الفجر، والتّكاثر بواسطة علي بن محمّد الزَّهري، وعلي بن محمّد بن مخلّد.

٤ ـ أحمد بن جعفر.

روى عن جعفر بن علي بن ناصح، وروى عنه فُرات في سورتي آل عمران، والروم.

٥ ـ أحمد بن حسن بن إسماعيل بن صبيح.

روى عن محمّد بن حسن بن مطهّر، وعلي بن محمّد بن مروان، ومحمّد بن مروان، وروى عنه فُرات في المقدّمة، وآل عمران، والحج، والشعراء، والصافّات، والتحريم، والبيّنة.

٦ ـ أحمد بن الحسين، أبو علي الحضرمي.

روى عنه فُرات في سورتي المائدة، ويس.

٧ ـ أحمد بن صالح الهمداني، أبو الحسن.

روى عن حسن بن علي بن زكريا البصري، وروى عنه فُرات في سورتي البقرة، والنّجم.

٨ ـ أحمد بن علي بن عيسى الزَّهري.

روى عنه فرات في سورة الفرقان.

٩ ـ أحمد بن عيسى بن هارون العجلي.

روى عن حرب، ومحمّد بن علي عطّار، وحسن بن علي الحلواني، وعلي بن أحمد بن عيسى، وروى عنه فرات في سورة البقرة، والتوبة، والعنكبوت، والشورى، والفتح، والبيّنة.

١٠ ـ أحمد بن القاسم.

روى عن محمّد بن أبي عمر، وأحمد بن صبيح، وعبادة بن زياد، ومحمّد بن حفص، وروى عنه فرات في سورة آل عمران، والنّساء، ويوسف، وإبراهيم، والشورى، والزُخرف، والحشر.

١١ ـ أحمد بن القاسم بن عُبيد.

روى عن جعفر بن محمّد الجمّال، وروى عنه فرات في سورة الحج.

١٢ ـ أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة الخراساني.

روى عن علي بن الحسن بن فضّال، وروى عنه فرات في سورة النّساء، والأعراف، والسّجدة، والشّورى، والشّمس.

١٣ ـ أحمد بن محمّد بن علي بن عمرو الزّهري، أخو علي.

روى عن أحمد بن الحسين بن المُفلِّس، وروى عنه فُرات في

سـورة الحُجرات.

١٤ ـ أحمد بن موسى بن إسحاق الحرامي الحمّار.

روى عـن حسـين أو حسـن بـن ثابـت، ويحيـى بـن عبـد الحميـد الحـمّاني، ومُخَـوّل بـن إبراهيـم، وروى عنـه فـرات في المقدمـة في الحديـث الثّالـث، وفي سـورة البقـرة، ويوسـف، والنّحـل، ومريـم، والنّـور، والشّـعراء، والشّـورى.

١٥ ـ أحمد بن يحيى.

روى عنـه في سـورتي آل عمـران، والحجـر، وروى عـن محمّـد بـن عمـر.

١٦ ـ أبو أحمد بن يحيى بن عُبيد بن القاسم القزويني.

روى عنه فُرات في سورة المعارج.

١٧ ـ إسـحاق بـن محمّـد بـن القاسـم بـن صالـح بـن خالـد الهاشـمي.

روى عنـه في سـورة القيامـة، وروى عنـه محمّـد بـن يوسـف بـن يعقوب الـرّازي.

١٨ ـ إسماعيل بن إبراهيم العطّار.

روى عـن محمّـد بـن مـروان، وروى عنـه فـرات في سـورة

البيّنة.

١٩ ـ إسماعيل بن إبراهيم الفارسي.

روى عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وروى عنه فرات في سورة المائدة، والأنفال، ويوسف، والرّعد، وإبراهيم، والسّجدة، والنّجم، والرّحمن، والدّهر.

٢٠ ـ إسماعيل بن أحمد بن الوليد الثقفي.

روى عنه فرات في سورة الأحزاب.

٢١ ـ إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل الفارسي.

روى عنه الفرات في سورتي الأعراف، والرّعد.

٢٢ ـ جعفر بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله الأودي.

روى عنه محمّد بن مروان، وعامر وجعفر بن عبد الله، وعلي بن أحمد، وعلي بن بُزُرج، ويوسف بن موسى، ومحمّد بن حسين الصائغ، وروى عنه فرات في أكثر من عشرين مورداً.

٢٣ ـ جعفر بن عبد الله، أبو عبد الله.

روى عن إسماعيل بن أبان، وروى عنه فرات، كما في

المقدّمة، وسورة النّساء.

٢٤ ـ جعفر بن علي بن نُجيح الكِندي.

روى عن الحسن بن الحسين، وروى عنه فرات، كما في الحديث السّادس، وسورة التّحريم.

٢٥ ـ جعفر بن محمّد.

روى عن الحسن بن محمّد، ومحمّد بن تسنيم، وروى عنه فرات في سورتي الحَجر، ويوسف.

٢٦ ـ جعفر بن محمّد بن أحمد بن يوسف.

هو جعفربن أحمد بن يوسف المتقدم[1]، وقد ورد هكذا في بعض الموارد مثل سورتي الشّعراء، والشّورى.

٢٧ ـ جعفر بن محمّد الأزدي أو الأودي.

وهو أيضاً ابن أحمد بن يوسف المتقدّم.

٢٨ ـ جعفر بن محمّد بن سعيد الأحمسي.

روى عن حسن بن حسين العرني، ونصر بن مُزاحم، وأبي يحيى البصري، وروى عنه فُرات في أكثر من عشرين مورداً.

---

(١) يراجع: ص٢١ الرقم ٢٢.

٢٩ ـ جعفر بن محمّد بن شِيرويه القطّان.

روى عن حريث، ومحمد بن إبراهيم الرّازي، وروى عنه فُرات في سورة الفتح، والنّور، والمعارج.

٣٠ ـ جعفر بن محمّد بن عُبيد، أو عتبة الجُعفي.

روى عن العلاء بن الحسن، وروى عنه فُرات في سورتي التّوبة، والقيامة.

٣١ ـ جعفر بن محمّد بن مالك الفَزاري.

روى عن محمّد بن حسين الصائغ، ومحمّد بن مروان، والقاسم بن الرّبيع، وأحمد بن الحسين الهاشمي، وأحمد بن ميثم الميثمي، وعبّاد بن يعقوب، ومحمّد بن تسنيم الحجّال، ومحمّد بن أحمد المدائني، وروى عنه فرات في أكثر من مئة موردٍ.

٣٢ ـ جعفر بن محمّد بن مروان القطّان الكوفي.

روى عن أبيه، وعنه المصنّف في ثلاثة موارد في سورة البقرة، وسورة (ق)، وسورة التّين.

٣٣ ـ جعفر بن محمّد بن هشام.

روى عن عُبادة، وروى عنه فُرات في سورة الأنفال، والتّوبة، وهود، والكهف.

٣٤ ـ جعفر بن محمّد بن يوسف.

وهو جعفر بن أحمد بن محمّد بن يوسف الأودي. ورد هكذا اسمه في سورة آل عمران والشورى والغاشية.

٣٥ ـ جعفر بن موسى.

قد روى عنه فرات في سورة طه، الحديث(٣٥٠) فقط، وذلك حسب بعض نُسخ التفسير.

٣٦ ـ أبو جعفر الحسني، أو الحسيني.

روى عنه فرات في الحديث (٥٥)، وقال: ((حدّثني أبو جعفر الحسني والحسن بن حَبّاش .....(معنعناً)))[1]

٣٧ ـ الحسن بن إلياس، أو الحسين.

روى عنه فُرات في الحديث (٤٢٨).

٣٨ ـ الحسن بن حبّاش بن يحيى، أبو محمّد الدهقان.

روى عنه فُرات في سورة آل عمران الحديث (٥٥)، وفي سورتي الأحزاب، والزّخرف.

٣٩ ـ الحسن بن الحسين، أبو محمّد الزّنجاني.

---

(١) الكوفي، تفسير الفرات الكوفي: ص٣٠.

روى عنه فُرات في سورة مريم.

٤٠ ـ حسن بن عبّاس البَجلي.

روى عنه حسن بن حسين، ونصر بن مُزاحم، وروى عنه فُرات في الحديث (٢٧)، و(٧٢)، وفي سورة الأعراف، والأنفال، والتّوبة، ويوسف، وإبراهيم، والشورى، وفصّلت، والزُّخرف.

٤١ ـ حسن بن عبد الله بن البَراء بن عيسى التّميمي.

روى عنه فُرات في الحديث (٢٧١).

٤٢ ـ الحسن بن علي لُؤلُؤ.

روى عنه فُرات في الحديث (٢٣٦).

٤٣ ـ الحسن بن علي بن بَزيع.

روى عن إسماعيل بن إسحاق، وروى عنه فُرات في سورة آل عمران، والمائدة، والأعراف، والتّوبة، ويوسف، والكهف، والحج، و(ق)، والحاقّة.

٤٤ ـ الحسن بن علي بن الحسن السلولي.

روى عن محمّد بن الحسن بن مطهّر السلولي، عن صالح بن أبي الأسود، وعنه روى فُرات في الحديث الثاني.

٤٥ ـ الحسن بن علي بن رحيم.

روى عنه فرات في سورة الجن.

٤٦ ـ الحسن بن علي بن العبّاس، أو الحسن بن العبّاس.

هكذا وقع في نسخة من التفسير، فقط في الحديث الخامس من سورة الأنفال.

٤٧ ـ الحسن بن علي بن عفّان، أبو محمّد العامري الكوفي.

روى عن يحيى بن هاشم، وروى عنه فُرات في الحديث (٤٠٨).

٤٨ ـ الحسن بن علي بن هاشم.

روى عن عبد الله بن سعيد الأشيح، أبي سعيد، وروى عنه فُرات في الحديث الخامس.

٤٩ ـ الحسن بن محمّد.

هكذا ورد في بعض النسخ في حديث (١٧٠)، وربّما كان هو الحسين بن محمّد بن مُصعب البَجلي.

٥٠ ـ الحسين بن الحكم الحِبري، أبو عبد الله الكوفي.

ورد ذكره في ثنايا الكتاب بما يقرب من سبعين مورداً.

٥١ ـ الحسين بن سعيد الأهوازي.

حيث روى عنه فُرات فيما يقرُب من مئة موردٍ.

٥٢ ـ الحسين بن العبّاس.

٥٣ ـ الحسين بن محمّد بن مُصعب البَجلي.

روى عنه محمّد بن أحمد المهتدي، ومحمّد بن مروان، وعيسى بن مهران، وروى عنه فُرات في خمسة موارد.

٥٤ ـ الحَضرمي.

هكذا جاء في سورة يس، وهو محمد بن عبدالله بن سليمان، المعروف بمطين فيما يبدو.

٥٥ ـ زيد بن حمزة.

روى عنه فرات في سورة المائدة، والحشر، والجمعة، وفي الأول (زيد بن حمزة بن محمد بن علي بن زياد القصار) ولعله تلفيق بينه وبين شيخه.

٥٦ ـ زيد بن محمّد بن جعفر العامري.

روى عن محمّد بن مروان، وروى عنه فُرات في سورة الحشر.

٥٧ ـ زيد بن محمّد بن جعفر التمّار.

روى عنه فُرات في سورة الشّمس، ولعله متحد مع السابق.

٥٨ ـ سعيد بن الحسن بن مالك.

روى عن بكّار، والحسن بن عبد الواحد، وروى عنه فُرات في سورة آل عمران، والنّساء، ويوسف، والحج، والقصص، والزخرف، والفتح، والبيّنة.

٥٩ ـ سعيد بن عمرو القرشي.

روى عن الحسين بن عمر الجعفي أو الجعفري وعنه فرات في الحديث (٢٦١).

٦٠ ـ سليمان بن أحمد.

هكذا ورد في بعض النسخ في الحديث(٤٧٧)، وفي بعض النسخ: سليمان بن محمد .

٦١ ـ سليمان بن محمّد = سليمان بن أحمد.

روى عنه فرات في الحديث (٥٨٧).

٦٢ ـ سليمان بن محمّد بن أبي العَطوس.

روى عنه فُرات في الحديث (٥٨٧).

٦٣ ـ سهل بن أحمد الدَّينوري.

روى عنه فُرات في سورة الشّعراء، والتّين.

٦٤ ـ عبّاد بن سعيد بن عبّاد الجعفي.

روى عن محمد بن عثمان بن أبي البهلول، وروى عنه فُرات في الحديث (٤٥٣).

٦٥ ـ عبّاس بن محمّد بن الحسين الهمداني الزيات.

روى عن أبيه، وروى عنه فُرات في الحديث (٥٢٩).

٦٦ ـ عبد الرّحمن بن محمد بن الحسن التّميمي، أو التيّمي البزّاز.

روى عنه فرات في سورة يونس، والحشر.

٦٧ ـ عبد السلام بن مالك.

روى عن محمد بن موسى بن أحمد وهارون، وروى عنه فرات في سورة الحج، والشّورى، والقلم.

٦٨ ـ عبد الله بن بحرين طَيفور.

روى عنه فرات في الحديث(٧٦١).

٦٩ ـ عبد الله بن زيدان بن بريد.

روى عن محمّد بن الأزهر الخراساني، وروى عنه فُرات في الحديث(٧٢٠).

٧٠ ـ عبد الله بن محمّد بن سعدان، أو سعيد.

روى عن الحسن بن أبي جعفر، وروى عنه فُرات في الحديث (٥٥٧).

٧١ ـ عبد الله بن محمّد بن هاشم، أبو القاسم الدُوري.

روى عن علي بن الحسن، أو الحسين القرشي، وروى عنه فرات في آخر سورة البقرة، وسورة يوسف، والنّور، والقصص.

٧٢ ـ عُبيد بن عبد الواحد بن شُريك، أبو محمد البزّاز.

روى عنه في سورة المائدة، والحج.

٧٣ ـ عُبيد بن غنّام الكوفي.

روى عن الحسن بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، وروى عنه فُرات في الحديث (٤٨٠).

٧٤ ـ عبيد بن كُثير العامري.

روى عن محمّد بن مروان، ومحمّد بن جُنيد، ومحمّد بن إسماعيل الأحمسي، وروى عنه فرات في أكثر من ستين مورداً.

٧٥ ـ محمّد بن عثمان.

روى عنه فُرات في سورة الأعراف، والأحزاب، و(ق).

٧٦ ـ علي بن أحمد بن حاتم.

روى عن الحسن بن عبد الواحد، وروى عنه فُرات في سورة القصص الحديث (٤٢٤).

٧٧ ـ علي بن أحمد بن خلف الشّيباني.

روى عن عبد الله بن علي بن المتوكّل، وروى عنه فرات في سورة المائدة، والنّجم.

٧٨ ـ علي بن أحمد بن عتّاب.

روى عنه فرات في سورة الأعراف، ولعله متحد مع (علي بن عتاب) الآتي ذكره.

٧٩ ـ علي بن أحمد بن علي بن حاتم = علي بن أحمد بن حاتم.

٨٠ ـ علي بن أحمد بن معروف، أبو الحسن.

روى عنه فُرات في الحديث (٦٣٥).

٨١ ـ علي بن الحسن بن الحسين، أبو الحسن الدُوسي، أو الدُوري الرِّقّي.

روى عنه فرات في سورة النّصر في أواخر الكتاب.

٨٢ ـ علي بن الحسين، أو الحسن القرشي.

روى عنه عبد الله بن عبد الرّحمن، وعنه عبد الله بن محمّد الدُوري في سورة النّور، وفرات في سورة البقرة، وآل عمران، والتّوبة، وطه، والنّور، والرّوم، والأحزاب، والمؤمن[1]، والتّحريم.

٨٣ ـ علي بن الحسين بن زيد.

روى عن علي بن يزيد البَاهلي، وروى عنه فُرات في الحديث (٥٧٧).

٨٤ ـ علي بن حَمدون.

روى عن عيسى بن مهران، وعلي بن محمّد بن مروان،

(١) كذا بالمصدر والظاهر أنها (المؤمنون)

وعبّاد، وروى عنه فرات في سورة البقرة، والتّوبة في موردين، وهود، ويوسف، والرّعد، ومريم، والفرقان، والأحزاب، والزّمر في موردين، والحجرات، والقلم.

٨٥ ـ علي بن سراج المصري، أبو الحسن.

روى عن إبراهيم بن محمّد اليماني الصَّنعاني، وروى عنه الفُرات في الحديث (٦٦٠).

٨٦ ـ علي بن العبّاس البَجلي، أبو الحسن المُقانِعي الكوفي.

روى عن حسن بن محمّد المُزني، وحسن بن حسين، وروى عنه فرات في سورة التّوبة، والتّكاثر.

٨٧ ـ علي بن عتّاب= علي بن أحمد بن عتاب.

روى عن جعفر بن عبدالله، وروى عنه فرات في سورة الأعراف في موردين، والأحزاب، والنجم، والرحمن.

٨٨ ـ علي بن محمّد الجُعفي = علي بن محمد بن مخلد.

٨٩ ـ علي بن محمّد بن إسماعيل الخزّاز الهَمداني.

روى عنه فُرات في سورة النّصر.

٩٠ ـ علي بن محمّد بن الحسن اللُّؤلُؤي.

روى عن علي بن نوح، كما في الحديث الثامن من المجلس (٥٨) من الأمالي.

٩١ ـ علي بن محمّد بن عبّاد الخَثعمي.

روى عنه فُرات في سورة المائدة، ولعله متحد مع الجعفي الآتي.

علي بن محمد بن علي بن حاتم = علي بن أحمد بن حاتم.

٩٢ ـ علي بن محمّد بن علي بن عمر الزّهري.

روى عن أحمد بن فضل، وإبراهيم بن سليمان، وعبدالله بن محمد، وقاسم بن إسماعيل، وقاسم بن أحمد بن إسماعيل، ومحمد بن عباس بن عيسى، ومحمد بن عبدالله بن أبي طالب، وروى عنه فُرات في(٣٨) مورداً.

٩٣ ـ علي بن محمّد بن مخلّد الجُعفي، الدهّان، أبو الطيب.

روى عن إبراهيم بن سليمان، والحسين بن علي بن أحمد العلوي، وروى عنه فرات في سورة الأنفال، والرّعد، والحجر، والفرقان، والأحزاب، وفصّلت، والسّجدة، والزّخرف، والرّحمن، والقلم، والحاقّة، والمطفّفين، والتّكاثر.

٩٤ ـ علي بن مَكرم الرزّاز، أو الوزان.

روى عنه فرات في سورة يوسف.

٩٥ ـ علي بن يزداد القمّي.

روى عنه فُرات في سورة المائدة، والحجر.

٩٦ ـ الفضل بن يوسف القَصَباني.

روى عن إبراهيم بن الحكم، وروى عنه فرات في سورة الأحزاب، والزّمر، والزّخرف، والجمعة.

٩٧ ـ القاسم بن حسن بن حازم، أو خازم القَرشي.

روى عن حسين بن علي النقّاد، وروى عنه فرات في سورتي القمر، والنّبأ.

٩٨ ـ القاسم بن حمّاد الدلّال.

روى عن يحيى بن الحسن، وجَندل، وروى عنه فَرات في المقدمة، وآل عمران، والتّوبة، والنّمل، وقد ورد إسمه في الكتاب باختلاف، بين الموجود وبين (أبوالقاسم بن جمال السمسار) و(القاسم بن جمال).

٩٩ ـ القاسم بن عُبيد.

روى عن عباد، وأحمد بن وشك، وروى عنه فرات في سورة الأنبياء، وغافر، و(ق).

١٠٠ ـ قُدامة بن عبد الله البَجلي.

روى عنه فُرات في الحديث(٢٠٩).

١٠١ ـ محمّد بن إبراهيم الفَزاري.

روى عنه فرات في سورة آل عمران، والرّحمن، والدّهر، وروى عن محمّد بن يونس الكُدَيمي.

١٠٢ ـ محمد بن إبراهيم بن زكريا الغَطفاني.

روى عن هاشم بن أحمد، وروى عنه فرات في سورتي الحجر، والدهر.

١٠٣ ـ محمّد بن أحمد بن ظَبيان، أو حسّان.

روى عنه فرات في سورة ق، والمعارج.

١٠٤ ـ محمّد بن أحمد بن عثمان بن ذليل، أو دليل.

روى عن أبي صالح، وإبراهيم الصيني، وحسن بن علي الحَلَواني، وروى عنه فرات في سورة التّوبة، والرّعد، ومريم،

والشّعراء، والنّمل، والأحزاب في موردين، والشورى، والفتح.

١٠٥ ـ محمّد بن أحمد بن علي الهمداني.

روى عنه فرات في سورة الدّهر، وروى الصدوق عن فرات عنه، كما في سورة النّجم نقلاً عن الأمالي.

١٠٦ ـ محمّد بن أحمد بن علي.

روى عنه فرات في سورة الحجرات، وربما كان متحداً مع المتقدم، أو المتأخر، أو كان الجميع واحداً.

١٠٧ ـ محمد بن أحمد بن علي الكسائي.

روى عنه فرات في سورتي الحجر، والرّحمن.

١٠٨ ـ محمّد بن الحسن بن إبراهيم الأويسي.

روى عن جعفر بن عبدالله، وداود بن محمد، وعلوان بن محمد، وروى عنه فرات في (١٢)مورداً.

١٠٩ ـ محمّد بن الحسين بن زيد الخيّاط.

روى عن عباد بن يعقوب، وروى عنه فرات في سورتي التّوبة، والقصص.

١١٠ ـ محمّد بن زيد الثّقفي.

روى عن أبي يعرب الأصبهاني، وروى عنه فرات في آخر سورة البقرة.

١١١ ـ محمّد بن سعيد بن حمّاد الحارثي.

روى عنه فرات في سورة التّحريم.

١١٢ ـ محمّد بن سعيد بن رحيم الهمداني.

روى عن عبدالرحمن بن سراج، و روى عنه فرات في أول حديث من الكتاب، ولعله متحد مع السابق.

١١٣ ـ محمّد بن ظُهير.

روى عن الحسن، أو الحسين بن علي العبدي، ابن القارئ، روى عنه فرات في الحديث الحادي عشر من باب التسعة من الخِصال.

١١٤ ـ محمّد بن عبد الله بن سليمان الحَضرمي.

روى عنه فرات في سورة يس، والطّور، والمجادلة، والحاقّة.

١١٥ ـ محمّد بن عبد الله بن عمرو الخزّاز.

روى عن إبراهيم بن محمد بن ميمون، روى عنه فرات في

الحديث(٧٧٤).

١١٦ ـ محمّد بن عُبيد بن عَتبة الكوفي، الكِندي.

روى عن جَندل، وإسماعيل بن صَبيح، وروى عنه فرات في سورة التّوبة، والزّمر.

١١٧ ـ محمّد بن علي.

روى عن حسن بن جعفر بن إسماعيل، وروى عنه فرات في الحديث(٢٥).

١١٨ ـ محمّد بن علي الحسني.

روى عن حسن بن محمد المزني، روى عنه فرات في الحديث(٨٤) من كتاب فضل زيارة الحسين.

١١٩ ـ محمّد بن علي بن عمرو، أو عمر بن طريف، أو ظريف الحجري.

روى عن عقبة بن مكرم، روى عنه فرات في الحديث (٥٥٢).

١٢٠ ـ محمّد بن علي بن معمّر.

روى عن علي بن جعفر الهرمزاني، روى عنه فُرات في الحديث(٦١).

١٢١ - محمد بن عيسى بن زكريا الدهقان.

روى عن عبدالرحمن بن سراج، وروى عنه فرات في موارد كثيرة.

١٢٢ ـ محمّد بن الفضل بن جعفر بن الفضل العبّاسي.

روى عنه في الحديث(١٧٧).

١٢٣ ـ محمّد بن القاسم بن عُبيد.

روى عن الحسن بن جعفر، ومحمد بن عبدالله، ومحمد بن ذروان، وروى عنه في(٢٥)مورداً.

١٢٤ ـ محمّد بن منصور.

روى عن يحيى بن عبدالحميد، كما في الحديث (٥١٧)، وفي السند خلط وتشويش.وربما كان هو محمد بن منصور المرادي.

١٢٥ ـ موسى بن علي بن موسى بن محمّد بن عبد الرّحمن المحاربي.

روى عنه في الحديث(٤٣٥)فقط.

١٢٦ ـ يحيى بن زياد.

روى عنه فرات في سورة الإسراء.

هذا تمام الكلام في مشايخ فُرات الكوفي.

وأمّا من روى عنه:

فإنّهم وإن كانوا قلّة ولكن لا بأس بالتعرّض لذكرهم، وهم:

الأول: أبو القاسم العلوي، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الرّحمن الحسني، أو الحسيني.

راوية تفسير فُرات الكوفي، وقد ورد ذكره في بدايات الكثير من أحاديث فرات، وربما كان في الأصل في بداية كل حديث، فحذفه الذي لخّص الكتاب، وأسقط الأسانيد.

الثّاني: أبو الحسن، محمّد بن أحمد بن الوليد.

حيث روى عن فُرات في كتاب فضل زيارة الحسين (عليه السلام) في الأحاديث(٢٢)و(٢٦)و(٤٦)و(٥١)و(٥٢)و(٦١)و(٦٥) و(٦٧) و(٨٤)و(٨٧)و(٨٨).

الثالث: الحسين بن محمّد بن الفرزدق الفَزاري.

روى الرّجل عن فرات في الحديث(٢٦)و(٧٣)، وعن محمّد بن عبد الله الجُعفي القاضي، كما في فضل زيارة الحسين (عليه السلام)، وهو أبو عبد الله القطعي الكوفي.

الرّابع: عثمان.

روى عن فُرات، وروى عنه الحَسكاني في شواهد التّنزيل الحديث (١٠٣٤) بسنده إليه، ولم يتبين لنا من هو.

الخامس: محمّد بن الحسن بن سعيد الهاشمي الكوفي، أبو القاسم.

روى عن فرات وغيره، وهو من مشايخ الصّدوق، حدّثه في مسجد الكوفة، مؤرّخاً في بعضها بسنة(٣٥٤)، وروايته في عِدّة كتب من كتبه، كالخصال، ومعاني الأخبار، والأمالي، وغيرها، ولعل الكاتب اشتبه عليه فرات بن إبراهيم، فإنه وقع في بعض الأسانيد في كتب الصدوق الرواية عنه في تلك السنة.[1]

(١) لمراجعة تفصيلات مشايخ وتلامذة فرات الكوفي ينظر: الكوفي، تفسير فرات الكوفي: مقدمة التحقيق ٢٥-٤١.

المقام الثّالث:

الإنتماء العقائدي للفرات الكوفي

المتتبّع لروايات الكتاب يستشعر بوضوح أنّ الرّجل من راوية الحديث، ومستقصٍ لموارده وورده؛ ولذلك جمع في تفسيره المئات من الأحاديث، وتحديداً(٧٧٥)حديثاً -بحسب الطبعة الحديثة المحقّقة-، ولكنّ الظاهر من عبارات ومختارات المصنّف، أنّه لم يكن إثنا عشرياً، بل كان زيدياً؛ والشّاهد على ذلك روايته لروايات تنفي العصمة عن غير الخمسة من أهل البيت (عليهم السلام).

وبالتالي، لعلّ -بل يقرب- أنّ الرّجل كان زيدياً.

ويعضُد ذلك:

تعرّض جمع من المصنّفين الزيديين، كأبي عبد الله الشَّجري الزَّيدي الكوفي (المتوفّى سنة ٤٤٥ للهجرة)، للأخذ من فرات الكوفي في كتابه فضل زيارة الحسين (عليه السلام)، في أكثر من عشرة موارد، كما أنّه الوحيد الّذي نصّ على كنيته.

ولعلّ زيدية الرّجل هي التي بعّدت من اهتمام أصحابنا المتقدّمين من كتبه ومصنّفاته، وكذلك بعّدت اهتمام العامّة به.

ومن المعلوم أنّ الظروف السياسية، والتاريخية، والأحداث الّتي مرّت بعد ذلك، أدّت إلى انحسار مذهب الزيدية انحساراً كبيراً، وانتهى به الأمر مُتركزاً في بعض المناطق كاليمن؛ ولذلك لم يُكتَب لفُرات الكوفي أن يُهتَم به، على مستوى التّراجم والرّجال لا بنفسه، ولا بكتابه أيضاً.

نعم، يمكن أن يُقال: بأنّه قد تحوّل إلى مذهب الاثنا عشرية في آخر عمره، ولكن لا شاهدَ قوياً على ذلك أكثر من رواية الصّدوق عنه، ورواية الصّدوق عنه كما تحتمل أنّه إثنا عشرياً، فكذلك تحتمل أنّه بقي زيدياً، منفتحاً على التعامل مع الرّواة الاثنا عشرية، فلاحظ.

المقام الرّابع:

إطلالةٌ عامّةٌ على منهج المؤلّف وترتيب التّفسير

الأصل في ترتيب الكتاب،، كما هو الواصل إلينا والمطبوع من النّسخة المحقّقة وغيرها، أنّه مرتّبٌ على أساس سُور القرآن، وهذا المَنهج في الترتيب هو الغالب.

فبالتالي تكون العناوين الأساسيّة، هي عناوين سُور القرآن الكريم.

ولكنّ المؤلّف أو الجامع لم يلتزم بترتيب الأحاديث في داخل كلّ سُورةٍ، فترى عدم الترتيب الرّقمي واضح بين روايات السُّورة الواحدة، مع أنّ ذلك لم يمنع أن يكون هناك عدم ترتيب، -بل خلطٌ- في أحاديث السُّور المختلفة، كأن تقع أحاديث سورة المائدة في ضمن أحاديث سورة البقرة، وهكذا.

بل يضاف إليه كذلك، خلط من نوع آخر غير مسموح به في كتب التّفسير بصورةٍ عامّةٍ، وهو الخلط بين السُّور القرآنية المتشابهة في الأسماء، كسورة النّمل، وسورة النّحل، أو سورة الحج، وسورة الحجر، وهكذا.

ومن الواضح أنّ كلّ ذلك يقلّل من قيمة الكتاب العلمية؛

وذلك لإضراره بالترتيب، ممّا يفرض على المطالع، أو المحقّق إعمال نظره واجتهاده؛ لتجاوز هذه الأخطاء في الترتيب، التي تفقد -مضافاً إلى القيمة العلمية- جملةً من القرائن، والشواهد، والمؤيّدات السيّاقية، الّتي تُعين على فهم المقصود والمعنى.

وكلّ ذلك يقلّل من اهتمام المصنّفين بشأن التفسير؛ وهذا لعلّه هو الذي حصل بالفعل، مضافاً إلى دواعٍ أخرى، يأتي الحديث عنها لاحقاً[1] -إن شاء الله تعالى-.

وهناك مشكلةٌ ثانيةٌ في الكتاب وهي:

أنّ المصنّف أو المستنسخ كثيراً ما يختصر أسماء الشيوخ في حال تعاقب ذكرهم في رواياته، فعلى سبيل المثال:

إذا ورد في سند الحديث الأول: حدّثنا الحسين بن الحكم، تجده في الحديث الثّاني إذا كان كذلك، عن طريق الحسين بن الحكم، يكتفي بالقول: حدّثنا الحسين.

ومن الواضح أنّ مثل هذا التصرّف يورث في النّفس شيئاً؛ وذلك لأنّه لابدّ حينئذٍ من الالتزام بكبرى كلّية مفادها: أنّ المصنّف يتبنّى هذا المنهج، وهو منهج اختصار الاسم حال

(١) ينظر: ص ٥٠.

التكرار.

ولكن يصعب الوثوق والاطمئنان بذلك، خصوصاً في الأسماء الشائعة، كالحسن والحسين وعلي ونحو ذلك، ويزداد الأمر إشكالاً في الكُنى والألقاب، وهذا يقلّل من قيمة الكتاب.

وأمّا المشكلة الثالثة فهي في ترتيب الكتاب:

ولعلّها أهم المشاكل، وهي مشكلة سقوط -أو إسقاط- عامّة أسانيد روايات الكتاب، إلاّ في بعض الروايات في أوائل التّفسير، ووسطه، وآخره، وإسقاط الأسانيد سمةٌ عامّةٌ لنُسخ الكتاب القديمة، الّتي لا يتعدّى زمانها أربعة أو خمسة قرون، والحديثة، والمعاصرة منها.

وما ورد فيها من رواياتٍ مسندةٍ فهو لا يتعدّى (٢٢٪) تقريباً من مجموع روايات الكتاب، أي حوالي (١٧٧)روايةً من أصل (٧٧٥)روايةً.

فيبدأ الكتاب بالرّوايات المُسندة إلى رقم(٤٠)، ثمّ بالإرسال وما بحكمه، حيث يقول:

((حدّثني..... معنعَناً))، ممّا يعني أنّ الرّواية في الأصل مسندة، ولكن حُذِف إسنادها، ويستمر على هذا الحال حتّى

يصل إلى الرقم (٤٨٧)، ثمّ يرجع إلى الإسناد المتصل، حتّى يصل إلى الرقم (٥٦٤)، ثمّ يرجع للإرسال إلى آخر التّفسير، عدا سورة الكافرون، والإخلاص، والفلق، والنّاس، فيذكر رواياتٍ مسندةً[1].

ومن الواضح أنّ هذه مشكلةٌ كبيرةٌ جداً؛ وذلك لأنّها أخرجت أكثر من ثلاثة أرباع الكتاب عن حريم الإسناد ودائرته، وأدخلته في دائرة الإرسال، الّذي في الأعم الأغلب يلازم عدم الاعتبار، إلّا في مواردَ نادرةٍ ومحدّدةٍ، معروفةٍ في طبقةٍ واحدةٍ لا أكثر، وهي نادرةٌ جداً، وحتّى هذا النّادر مختلَف فيه.

وقد حدث مثل هذا في تفسير العيّاشي، وغيره من الكتب الرّوائية والتفسيرية؛ ولعلّه من جهة عدم معرفة النّاسخ بأهمية الأسانيد، أو لكي يسهل حمله، ولكي يصغر حجم الكتاب، فيسهل تداوله بين النّاس، ويقل ثمن نَسخه.

ولكن كلّ هذه المبرّرات لا تنفع؛ لأنّها تخرج الكتاب عن دائرة الاعتبار العلمي، وبذلك تسقط قيمته العلمية عند أهل البحث والتحقيق.

---

(١) ينظر: الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: ١/ ٥١٥.

بل حتّى أنّ المؤلّف أو النّاسخ لتفسير فُرات الكوفي، كان مضطرب المَنهج في حذف الأسانيد، فتارةً يقتصر على ذكر فُرات الكوفي نفسه، وأخرى ذكره وذكر من روى عنه، كأبي القاسم العلوي، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الرّحمن، وغير ذلك من صُور وأنماط حذف الأسانيد، والّتي تعكس صورةً غير متقنةٍ على من قام بذلك الحذف والاختصار.

وقد تبعثرت الأسانيد المتبّقية في أوائل التفسير ووسطه وآخره، ممّا يُشعر بعدم اهتمام الكاتب لأهمية الأسانيد، ودورها العلمي في إثبات اعتبار مرويات الكتاب.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ مقدمة الكتاب أو خطبته كما تُسمّى، كذلك لا شاهد على أنّها لفُرات الكوفي، بل من الواضح أنّها ليست له؛ وذلك لأنّه قد ورد ذكر فُرات الكوفي بعد أكثر من خمسة عشر سطراً من مقدمة الكتاب، وفي ضمن ثنايا أسانيد الرّواية الأولى.

المقام الخامس:

الكلام في المَسيرة التاريخية للتّفسير

تقدّم الكلام[1] في أنّ التّفسير كُتِب في النّصف الثّاني من القرن الثّالث الهجري، أو الربع الأوّل من القرن الرّابع الهجري، وروى هذا التفسير والد الصدوق (رحمه الله) (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة)، مباشرةً عن فُرات الكوفي، ومن ثمّ بعد ذلك روى الشيخ الصدوق (قدس سره) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة) التفسير كذلك، إمّا عن طريق والده، أو عن طريق الحسن بن محمّد بن سعيد.

ومَرّ عصر الشيخ المفيد (قدس سره) (المتوفّى ٤١٣ للهجرة)، والسيّد المرتضى (قدس سره) (المتوفّى ٤٣٦ للهجرة)، والنّجاشي (رحمه الله) (المتوفّى ٤٥٠ للهجرة)، والشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، وكلّهم لم يتعرّضوا لا للرّجل، ولا للتفسير، ولم ينقلوا منه، وسيأتي مزيد بيان[2] في ما يمكن أن يكون سبب عزوف هؤلاء الأعلام عن التعرّض للتفسير ولصاحبه.

إلى أن وصل الأمر إلى الحاكم الحسكاني (المتوفّى سنة ٥٠٦

---

(١) يراجع: ص١٠.

(٢) ينظر: ص٦٦ ومابعدها.

للهجرة)، صاحب كتاب شواهد التّنزيل، فقد اعتمد الرّجل على الكتاب، وأخذ منه كثيراً، وللرّجل سابقة نقلناها وذكرناها في تفسير العيّاشي -كما تقدّم[1]-.

ومن ثمّ بعد ذلك، عاد الكتاب إلى سِمة الإهمال وعدم الاعتناء، فلم يتعرّض له ابن شهرآشوب، ولا ابن إدريس (المتوفّى ٥٩٨ للهجرة)، ولا من في طبقتهم من أعلام القرن السّادس الهجري، بل ولا حتّى القرن السّابع الهجري، كالمحقق الحلّي (قدس سره) (المتوفّى ٦٧٦ للهجرة)، بل ولا حتّى ابنيْ طاووس (رحمهما الله)، ولا حتّى القرن الثّامن الهجري والتاسع الهجري، وكذلك العاشر الهجري وأعلامه، كالشهيدين، والعلامة الحلّي (قدس سره)، وأضرابهم.

وبقي الحال على ذلك الإهمال وعدم التعرّض، إلى أن وصل إلى نهاية القرن الحادي عشر، وبداية القرن الثّاني عشر الهجري، وهي مرحلةُ صاحب البحار (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، وصاحب الوسائل (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة) (قدس أسرارهم الشريفة)، فقد اعتمدوا على الكتاب في موسوعاتهم الروائية، حيث صرّح الحر العاملي (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة) في هداية

(١) ينظر: عادل هاشم، تفسير العياشي دراسة وتحليل: ص٣١.

الأمّة، إلى القول أنّه:

((فُرات بن إبراهيم بن فُرات الكوفي، من مشايخ أبي الحسن علي بن بابويه، وقد روى عنه الصّدوق بواسطته، ونقل من تفسيره أحاديث كثيرة في كتبه، وهذا التفسير يتضمّن ما يدلّ على حسن اعتقاده، وجَودة انتقاده، ووضوح علمه، وحسن حاله، ومضامينه موافقة للكتب المعتمدة))[1]، ومن أجل ذلك اعتمد على التّفسير في كتاب وسائل الشيعة، ونقل عنه في غير موردٍ[2].

وكذلك اعتمد عليه العلامة المجلسي (قدس سره) (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، في موسوعته الرّوائية الكبيرة (بحار الأنوار)، وذكر ما نصّه:

((وتفسير فُرات وإن لم يتعرّض الأصحاب لمؤلّفه بمدح ولا قدح، لكن كون أخباره موافقة لما وصل إلينا من الأحاديث المعتبرة، وحسن الضبط في نقلها، مما يعطي الوثوق بمؤلّفه،

---

(١) الحر العاملي، هداية الأمّة إلى أحكام الأئمة: ٨/ ٥٥٤.

(٢) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٥/ ٤٤٢٠ ح٦٩٧٨، ٢٧/ ١٨٧ ح٣٣٥٦١، وغيرها من الموارد.

وحسن الظنّ به))[١]، ولذلك نجده أنّه قد نقل عنه في بحار الأنوار في غير مورد،كما ظهر لنا من استقرائنا الشخصي للموارد[٢].

والظّاهر أنّ العلّامة المجلسي (قدس سره)، وصاحب الوسائل (قدس سره) كعادتهما في تهيئة مصادر موسوعاتهم الرّوائية (البحار والوسائل)، فقد حصلوا على نسخة من التفسير بالوِجادة بطريق أو بآخر، واستحسنوا محتواها ووجدوا أنّه عموماً موافق للأصول؛ ولذلك اعتمدوا عليها.

وكانت طريقتهم قائمةً على تدعيم ذلك بالطرق العامّة، الواردة في فهارس أصحابنا إلى الكتب ومصنّفات المتقدّمين، وبالإجازات العامّة.

ولكن، حتّى هذا المقدار لم يتوفّر في كتاب تفسير فُرات الكوفي؛ لعدم وجود طرق لأصحابنا المتقدّمين للكتاب أصلاً،

---

(١) المجلسي، بحر الانوار: ١/ ٣٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨/ ٥ ح ٨، ١٢/ ٣٦ ح ١٤، ١٣/ ٣٦٢ ح ٩، ١٤/ ١٦٨ ح ٩، ١٥/ ٦ ح٥ ، ٦، ١٦/ ٨٧ ح٧، ١٧/ ٩٠ ح٢١، ١٩/ ٨٧، ح٣٩، ٢٠/ ١٠٣ ح٣٠، ٢٢/ ٨٥ ح٣٦، ٢٤/ ١٤ ح١٥ ، ١٦، ٢٥/ ٢ ح٤، ٢٧/ ١٠٨ ح٨١ وغيرها الكثير من الموارد فراجع.

وهذا مما يُضعف احتمالية الاعتماد عليه بوجه.

مضافاً إلى ذلك:

أنّه قد تقدم منّا الحديث عن هذه الطرق[١] وهذه الطريقة في اعتبار كتب المتقدّمين، وقلنا: بأنّها لا تصلح بوجه أن تكون أمارةً على ثبوت الكتاب، ونسبته لصاحبه، ومطابقة ما بأيدينا من النُسخة مع نُسخة الأصل؛ وذلك من جهة أنّ هذه الإجازات العامّة، إنّما هي طرق تبرّكيةٌ شرفيةٌ، وليس لها قيمةٌ علميةٌ تُذكَر.

فحتّى هذا المقدار ممّا ليس بمعتبرٍ من النّاحية العلمية، غير متوفّر في تفسير فرات الكوفي، فلاحظ.

ومن ثمّ بعد ذلك عُرِف التفسير، وتعرّض له جمع من الأعلام، واعتمدوا عليه؛ لاعتماد المجلسي (رحمه الله) والعاملي (قدس سره) عليه، كما حدث ذلك مع المحدّث النوري (رحمه الله) (المتوفّى ١٣٢٠ للهجرة) في مستدرك الوسائل، في غير مورد[٢].

---

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في تفسير القمي. (مخطوط).

(٢) ينظر: النوري، مستدرك الوسائل: ٣/ ٢٧٧ ح٣٥٧٤، وغيرها من الموارد.

فتحصّل ممّا تقدّم أمور:

الأمر الأوّل:

أنّه لا شهرة للتفسير عند المتقدّمين، واعتماد الصدوقين (طاب ثراهما) لا يَعدّ من سِمات شهرة الكتاب.

الأمر الثّاني:

أنّه لا شهرة ولا تعرّض للتفسير أصلاً من الأعلام لغاية القرن الحادي عشر الهجري بل نهايته.

وبالتالي، فلا شهرة للكتاب إلى ذلك الزّمان.

الأمر الثالث:

أنّ معروفية الكتاب جاءت بعد اعتماد المجلسي والعاملي عليه.

ولكن مع ذلك، فإنّه يُلحَظ أمران:

الأمر الأول:

تصريحهم بعدم تعرّض الأصحاب للمؤلّف والكتاب، لا بقدحٍ ولا بمدحٍ.

الأمر الثاني:

أنّنا قد تتبّعنا مرحلة ما بعد المجلسي والعاملي، فلاحظنا أنّه كذلك لم يُحرز الكتاب انتشاراً واعتماداً، كما حصلت عليه جملة من الكتب الّتي لم تكن معروفةً قبل المجلسي والعاملي، ولكنّها حقّقت شهرةً وانتشاراً لا بأس به بعد المجلسي والعاملي، وسيأتي مزيد بيانٍ لأسباب هذين الأمرين[1].

(١) ينظر: ص٦٨.

المقام السّادس:

الكلام عن الطريق إلى الكتاب وسلسلته

الوارد في النُّسخ الّتي بين أيدينا من التفسير أنّها مرويةٌ عن طريقين:

الأول: أبو الخير، مقداد بن علي الحجازي المدني، الّذي قال: حدّثنا.

الثاني: عبد الرّحمن العلوي الحسيني، الذي يروي التفسير عن فُرات بن إبراهيم الكوفي.

وهذا الطريق موجودٌ في كلا النُّسختين المطبوعة من التفسير، وهي النُّسخة المحقّقة بقلم محمّد الكاظم، والنُّسخةُ المطبوعةُ في المطبعة الحيدرية، بتقديم محمّد علي الغَروي الأروبادي.

أمّا الأوّل، وهو أبو الخير، مقداد بن علي الحجازي المدني:

فلم يرد له ذكرٌ بحسب المقدار الذي بحثنا فيه في كتب الرّجال، ومصنّفات التراجم والسِّير، ولم يتعرّض لترجمته أحد من الأعلام، وعليه، فالرّجل مهملٌ من ناحية التوثيق والتضعيف، ولا قرينة على إثبات وثاقته، ولم تُدّعَ وجوهٌ في إثبات وثاقة الرّجل.

وعليه، فلا يمكن الاعتماد على مروياته، ومنها هذا التفسير.

وأمّا الثاني، وهو عبد الرّحمن العلوي الحسني:

فهو أبو القاسم، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الرّحمن الحسني العلوي، وهو الّذي يروي عنه أبو الخير، وهو يروي عن فُرات الكوفي هذا التفسير، فقد ورد في النُّسخة المحققة من التفسير المطبوع، الحسيني بدل الحسني، والرّجل كذلك ليس له ذكر في الكتب الرّجالية، وكتب السِّير والتراجم، وبالمقدار الذي بحثنا فيه لم نجد ما يُشير إلى حاله.

نعم، ذكر المحقّق آقا بزرك (قدس سره) (المتوفّى ١٣٩٠ للهجرة):

((وهو شيخ بعض أجلاء مشايخ الصدوق، منهم أحمد بن الحسن القطّان، فإنّه يروي الصدوق في أماليه عنه، وهو يروي عن عبد الرّحمن بن محمّد الحسني هذا)) [1].

إلا أنّه في قبال ذلك، ذكر السيّد محمّد حسين الجلالي في دراسةٍ حول نهج البلاغة، أنّ ((العلوي المذكور هو أحد أعلام الزيدية (المولود سنة ٣٦٧) و(المتوفّى سنة ٤٤٥)، وتاريخ وفاة

(١) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٢٩٩.

العلوي يقتضي تأخره عن تاريخ وفاة شيخه فُرات، وأن ينقل عنه بواسطةٍ واحدةٍ))[1].

ولكنّ الظاهر أنّ هذا اشتباهٌ وخلطٌ، فإنّ من وُلِد سنة (٣٦٧) للهجرة وتوفّي سنة (٤٤٥) للهجرة، إنّما هو أبو عبد الله محمّد بن علي بن الحسن بن علي العلوي، الحسني، الشجري، الكوفي، مؤلّف كتاب فضل زيارة الحسين (عليه السلام)، ووالده يُعرَف بابن عبد الرّحمن، وهو من المحدّثين بالكوفة.

ومن الواضح أنّ مثل هذا الرّجل لا يستطيع الرواية للتفسير عن فُرات الكوفي مباشرةً من دون واسطةٍ، كما هو ظاهر من طريق التفسير الموجود بأيدينا؛ وذلك لأنّ فرات الكوفي قطعاً توفّي قبل ولادة هذا الرّجل بعقود، فضلاً عن تاريخ إمكانية تحمّله للرّواية.

والظاهر أنّ الصحيح هو أنّ الرّجل شيخ بعض مشايخ الصدوق، كأحمد بن الحسن القطّان؛ وذلك لأنّ الصدوق (رحمه الله) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة) من الطبقة العاشرة، وشيخه أحمد بن الحسن القطّان من الطبقة التاسعة، وهم طبقة والد الصدوق (رحمه الله) (المتوفى ٣٢٩ للهجرة).

---

(١) الجلالي، دراسة حول نهج البلاغة: ص ١٢٢.

وبالتالي، فيكون الرّجل من الطبقة الثامنة، وهو قريب -بل معاصر- لفُرات الكوفي تقريباً، إذا كانت وفاته في أوائل القرن الرابع الهجري.

وكيفما كان، فلم يرد في حق الرّجل توثيق، ولم تُذكر وجوهٌ للقول بوثاقته.

فبالتالي، لا يمكن الاعتماد على مروياته، ومنها هذا التفسير.

فالنتيجة:

أنّ الطريق إلى التفسير ضعيفٌ؛ لعدم ثبوت وثاقة من وقع في سلسلة الطريق، كأبي الخير، والعلوي الحسني.

المقام السّابع:

نُسخ الكتاب الخطية وتواريخها

فالغاية من عقد هذا البحث إنّما هو تسليط الضوء على نُسخ الكتاب، فكلّما كانت قديمةً بقدم المتقدّمين أو قريباً منهم، كلّما زاد احتمال شهرة الكتاب، أو مطابقة ما بأيدينا من نُسخة الأصل، وبالعكس، فكلّما كانت النُّسخ المتوفّرة بعيدة عن عصر المؤلف، قريبة من عصرنا، كلّما زاد احتمال عدم اعتبار الكتاب.

والنُّسخ المتوفّرة من الكتاب تسعةٌ، أقدمها مكتوبة في القرن العاشر، أو التاسع على أبعد تقدير، ومن الواضح أنّ هناك فترة تزيد على خمسة قرون بينها وبين زمان المصنّف، مما يبعّد احتمال مطابقتها مع نسخة الأصل، فضلاً عن عَزوف الأعلام عن التعرّض للتفسير والنقل عنه، مما أفقدنا طريقاً مهماً للمطابقة بين ما بأيدينا من النُّسخة مع نسخة الأصل، من خلال مطابقة المنقول عن التفسير من قِبل الأعلام المتقدمين، مع الموجود بأيدينا.

فإذا حصلت المطابقة بمقدارٍ يورث الاطمئنان بالتطابق، حصل لنا الوثوق والاطمئنان بالمطابقة، وهذا عاملٌ مهمٌّ في

إثبات اعتبار الكتاب، ولكنه مع الأسف مفقود في المقام.

وتفصيل هذه المخطوطات هو:

النُّسخة الأولى:

نسخة مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام) في النّجف الأشرف، تحت الرقم (١٨٩٠)، والّتي كُتِبت في بداية القرن الرّابع الهجري، ولم يذكر الكاتب عن أي نسخة استنسخها، وهذه النُّسخة بالرَّغم من أنّها متأخّرةٌ، لكنّها من النُّسخ الجيدة إن لم تكن أحسنها.

وقد اعتمد عليها المحققون بالدرجة الأولى، وهي بخط الحاج محمد العبايجي، والد الميرزا فرج الله التبريزي، وكانت في ملكية المرحوم الأديب حجة الإسلام والمسلمين، العلّامة الشيخ محمّد علي الغروي الاروبادي (المتوفّى سنة ١٣٨٠)، وتقع في (٤٤١)صفحة، وخطّها رديءٌ.

النُّسخة الثانية:

وهي نسخة مكتبة مدرسة السيّد البروجردي في النجف الأشرف، وهي نسخة المحدّث الميرزا النوري صاحب المستدرك، كتبها أحمد بن الشيخ حسن القفطان السعدي سنة (١٢٧٦) للهجرة في كربلاء المقدّسة، عن نسخة فرغ كاتبها من كتابتها بمكّة المشرّفة، ظهر يوم الثلاثاء، الثاني والعشرين من

ربيع الثاني سنة (١٠٨٣) للهجرة، على يد إبراهيم بن عبد الله الأحسائي، الجبلي مولداً، والشيرازي مسكناً.

النُّسخة الثالثة:

نسخة السيّد الخونساري، أحمد بن محمّد بن رضا العلوي الحسيني، المحفوظة في مكتبة نجله بقم، وهي مُستنسخةٌ عن نسخة الميرزا النوري، وتنفرد باصلاحات وتعديلات هامّة.

النُّسخة الرّابعة:

وهي نسخة المدرسة الفيضية بقم، مستنسخةٌ أيضاً.

النُّسخة الخامسة:

وهي نسخة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد الرضا (عليه السلام)، وهي أيضاً مأخوذة من أصلٍ، ولم يُذكَر تاريخ استنساخها؛ لسقوط آخر صفحة منها، والوارد فيها بعد انتهاء أحاديث فرات، ذُكِر فيها ستة أحاديث.

النُّسخة السادسة:

وهي نسخة مكتبة السيّد الروضاتي بأصفهان، والتي تعود على أقل تقدير إلى أوائل القرن الحادي عشر الهجري، وعلى أكثر تقدير إلى أوائل القرن التاسع الهجري؛ وذلك أنّ الورقة

الأخيرة سقطت من الكتاب، وهي تشترك مع باقي النُّسخ في تعقيبها بالأحاديث الستة التي أشرنا إليها، وفي الترتيب العامّ للكتاب تتفق وسائر النسخ، إلا أنّ كاتبها قد لخّص الأحاديث، فما رآه مكرّراً أسقطه، فلربّما ذكر سند الحديث وشيئاً من المتن، ثمّ انتبه إلى أنّ مثله معنىً ومتناً تقدم، فيترك الحديث مبتوراً، وينتقل إلى ما بعده.

والظاهر أنّ هذه النسخة هي نسخة العلامة المجلسي، الّتي أدرج محتوياتها في البحار؛ فلذلك كان نقل المجلسي من كتاب فُرات في البحار لم يكن من نسخةٍ كاملةٍ، بل كان من نسخةٍ ناقصةٍ ومشوشةٍ.

النّسخة السابعة:

وهي نسخة مكتبة ملك بطهران، تحت الرقم (٣٩٧٦)، سقط من أوّلها خمسة أوراق، وكُتِب في آخرها: قد فرغت من هذا التفسير، الكلام مروي عن الأئمّة (عليهم السلام) في (١٥) جمادى الأولى سنة تسع وتسعمائة، على يد نبي محمّد بن علي بن بهمن، وهذه النُّسخة سقيمةٌ جداً.

النّسخة الثامنة:

وهي نسخة أخرى بمكتبة ملك تحت الرقم (٣٠١)،

كُتِبت في عصر متأخّر، وتشترك مع النسخ المتقدمة في السَّقم، والتصحيف، والمصدر المستنسخ منه.

النُّسخة التاسعة:

وهي النسخة المطبوعة بالنجف الأشرف بالمطبعة الحيدرية، وهي أوّل طبعة لتفسير فُرات الكوفي، وقد اعتمد الناشر على نسخة السيّد عبد الرّزاق الموسوي المقرّم، التي يرجع تاريخها إلى سنة (١٣٥٤) للهجرة، وهي مستنسخة من نسخة كتبها شير محمد الهمداني سنة (١٣٥٤) للهجرة أيضاً، وقال فيها: هذا تمام ما في النّسخة التي نَسختُ هذه منها إلا قليلاً من أولها[1].

(١) للنظر في تفصيلات النسخ الخطية راجع تفسير فرات الكوفي تحقيق محمد الكاظم الصفحات ١٩-٢٢ نشر مؤسسة النشر والطبع التابعة لوزارة الثقافة والارشاد الإسلامي طهران.

المقام الثّامن:

الاعتراضات العامّة على هذا التفسير

واجه هذا التفسير جملة من الاعتراضات العامّة، منها:

الاعتراض الأوّل:

أنّ المُلاحظ في عموم التفسير، مع ملاحظة مشايخ المصنّف، وأسانيد مروياته وأحاديثه، يخرج بنتيجة كون الكتاب أشبه ما يكون بكُتب الزّيدية، وليس من كتب أصحابنا الإماميّة.

الاعتراض الثّاني:

أنّه ليس فيه نصٌّ على الأئمّة الاثنا عشر، وإن كان مُكثراً من الرّواية عن الصادقين (عليهما السلام)، بنصوص تؤكّد على إمامتهما وعصمتهما.

الاعتراض الثالث:

أنّه يروي عن زيد أحاديث تَنفي العصمة عن غير الخمسة من أهل البيت (عليهم السلام)[1].

---

(١) ينظر: الكوفي، تفسير فرات الكوفي: مقدمة التحقيق ص ١١.

فتحصّل مما تقدم:

أولاً:

أنّ مصنّف الكتاب لم يثبُت كونه إمامياً، بل يقرب أنّه من الزّيدية، مضافاً إلى ذلك، فإنّه لم يثبُت له توثيق في كتب الرّجال والتَّراجم والسِّير.

ثانياً:

أنّه لا طريق معتبراً للكتاب.

ثالثاً:

أنّه لا شهرة للكتاب من المتقدّمين إلى زمن العلامة المجلسي (قدس سره) والعلامة العاملي (قدس سره)، وأمّا بعدهما فأيضاً لم يشتهر الكتاب بالمقدار الّذي وجدناه مع الكتب الأخرى، وبالمقدار الذي يكون معه معتبراً في عموم هذه الأجواء، مع أنّ شهرته بعد هذين العلَمين ليست مفيدة في اعتبار الكتاب، بل أنّ المفيد إنّما هو شهرته عند القدماء، وهو مفقود.

رابعاً:

أنّ طريق الكتاب ضعيفٌ؛ لعدم وثاقة جمع ممّن وقع فيه، كما تقدّم مفصلاً[1].

خامساً:

أنّ نُسخ الكتاب مضطربةٌ، وليست بقديمةٍ، ولا توجد نسخة أصل للكتاب يمكن الاعتماد عليها.

مضافاً إلى أنّ الأعلام المتقدّمين لم ينقلوا عنه كثيراً، حتّى يمكن لنا أن نقارن نقولاتهم مع ما بأيدينا من النسخ، والّذي ينفعنا كثيراً في إثبات التطابق مع النُّسخة القديمة أو نسخة الأصل.

سادساً:

أنّ هناك اعتراضاتٌ عامّةٌ مهمّةٌ على الكتاب، تمنع عن الأخذ به.

وعليه فالمختار:

أنّ تفسير فُرات الكوفي غير معتبرٍ، ولا يمكن الاستناد إلى مروياته في عملية الاستدلال، والاستعانة به كدليل على

(١) يراجع: ص٥٧.

المطالب العلمية.

وبذلك يَتِمُّ الحديث عمّا أردناه بهذه العُجالة عن تفسير فُرات الكوفي، نحمد الله تعالى أن وفّقنا لذلك، ونشكر فضله ونعمائه، إنه ذو الفضل العظيم .

والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القرآن الكريم

٢. تفسير العياشي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى، سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

٣. تفسير فرات الكوفي: الكوفي، الشيخ أبو القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات (ت ٣٥٢ هـ) تحقيق : محمد الكاظم الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٠ - ١٩٩٠ م الناشر : مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - طهران.

٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة : الثالثة، سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر : دار الأضواء - بيروت - لبنان .

٥. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٤ المطبعة : مهر - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء

التراث بقم المشرفة .
٦. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
٧. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة : الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.
٨. أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الداوري، الشيخ مسلم بن صمد حسن الاصفهاني(معاصر) تأليف وتحقيق: محمد علي علي صالح المعلم الطبعة الثانية: مزيدة ومنقحة ١٤٢٣هـ
٩. مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة : الأولى المحققة سنة الطبع : ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - بيروت - لبنان
١٠. دراسة حول نهج البلاغة: الجلالي، محمد حسين الحسيني (معاصر) الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م الناشر: منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت-لبنان

١١. هداية الأمة إلى أحكام الأئمة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق: قسم الحديث في مجمع البحوث الاسلامية الطبعة الاولى: ١٤١٤هـ الطبع: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة الناشر: مجمع البحوث الاسلامية

مُحتويات الكِتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
المقام الأوّل:	١٠
التّعريف بفُرات الكوفي	١٠
المقام الثّاني:	١٦
الحديث عن مشايخ فُرات الكوفي والرّواة عنه	١٦
المقام الثّالث:	٤٢
الإنتماء العقائدي للفرات الكوفي	٤٢
المقام الرّابع:	٤٤
إطلالةٌ عامّةٌ على منهج المؤلّف وترتيب التّفسير	٤٤
المقام الخامس:	٤٩
الكلام في المَسيرة التاريخية للتّفسير	٤٩
الأمر الأوّل:	٥٤
الأمر الثّاني:	٥٤
الأمر الثالث:	٥٤
الأمر الأول:	٥٤
الأمر الثاني:	٥٥
المقام السّادس:	٥٦
الكلام عن الطريق إلى الكتاب وسلسلته	٥٦

الموضوع	الصفحة
المقام السّابع:	٦٠
نُسخ الكتاب الخطية وتواريخها	٦٠
النُّسخة الأولى:	٦١
النُّسخة الثانية:	٦١
النُّسخة الثالثة:	٦٢
النُّسخة الرّابعة:	٦٢
النُّسخة الخامسة:	٦٢
النُّسخة السادسة:	٦٢
النّسخة السابعة:	٦٣
النّسخة الثامنة:	٦٣
النُّسخة التاسعة:	٦٤
المقام الثّامن:	٦٥
الاعتراضات العامّة على هذا التفسير	٦٥
الاعتراض الأوّل:	٦٥
الاعتراض الثّاني:	٦٥
الاعتراض الثالث:	٦٥
أولاً:	٦٦

الموضوع	الصفحة
ثانياً:	٦٦
ثالثاً:	٦٦
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٧١